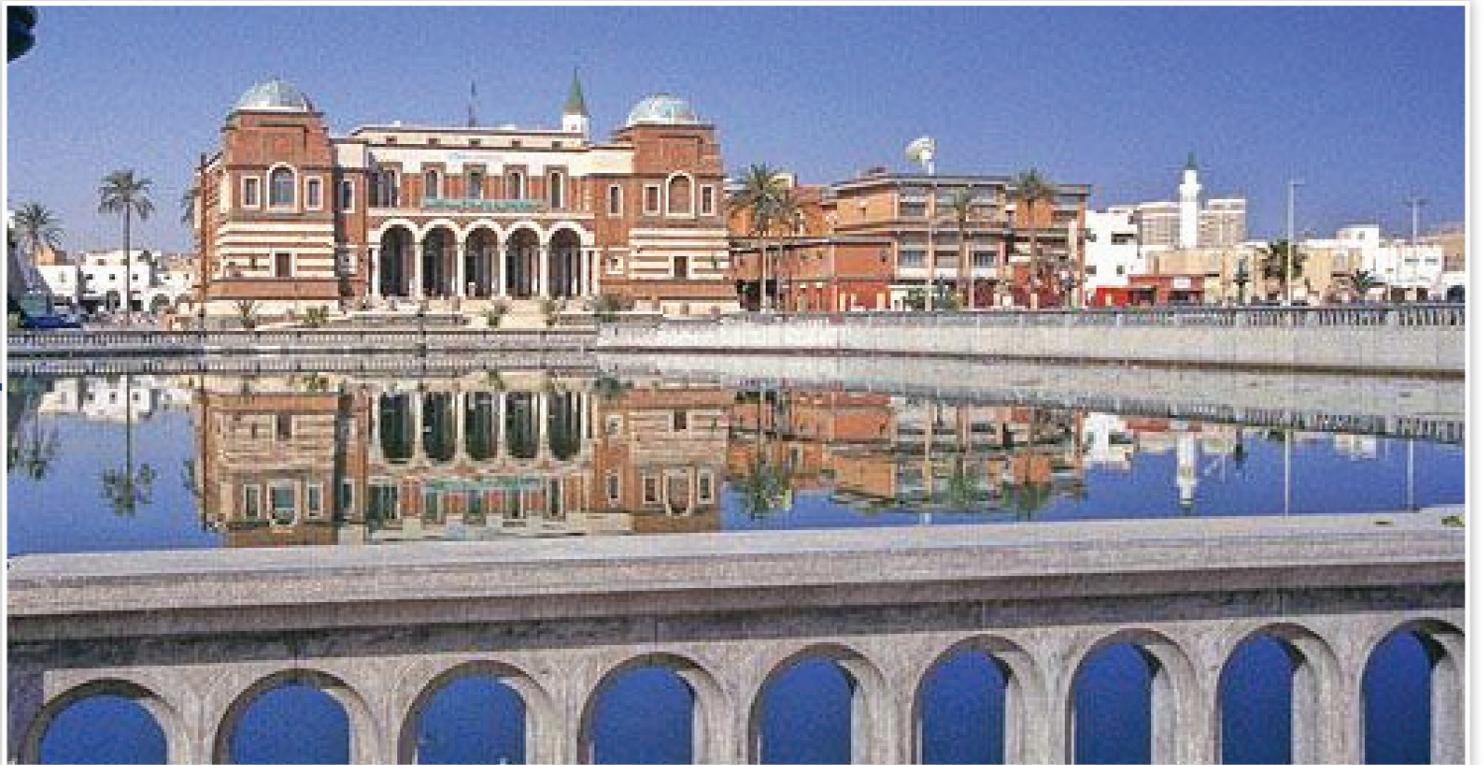


## المركزي يناشد المصارف بتطبيق الاستثناءات الواردة بالقانون 36

ص 02

## القطاع المصرفي .. والفرص المستقبلية للاستثمار

ص 05



## النشاط الاقتصادي في ليبيا قد يشهد ارتفاعاً قوياً هذا العام

المحتملة على المدى البعيد بأكثر من عشرة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. وحذر الصندوق من تأثر آفاق الاقتصاد الليبي باستمرار عدم التيقن السياسي وتدهور الوضع الأمني واحتمال انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية. وقال الصندوق إن سعر النفط الذي ستحقق ليبيا عنده التعادل في الميزانية ارتفع إلى 91 دولاراً للبرميل في 2012 من 58 دولاراً للبرميل في 2010 ومن المتوقع أن يتجاوز 100 دولار للبرميل. وأضاف الصندوق أن تفاقم أزمة منطقة اليورو وتباطؤ الاقتصاد العالمي قد يدفعان أسعار النفط العالمية للهبوط وهو ما سيشكل تحدياً أمام الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط. وقال الصندوق إن من المنتظر أن يتم احتواء تضخم أسعار المستهلكين عند عشرة في المئة مع عودة الواردات لمستوياتها الطبيعية بالرغم من الضغوط على الأسعار من اختناقات الامدادات في قطاعي الاسكان والنقل. لكن الصندوق استبعد خفض مستوى البطالة المرتفع في ليبيا دون اجراء إصلاحات.

قال صندوق النقد الدولي إن النشاط الاقتصادي في ليبيا سينتعش بشدة هذا العام بعد انكماش حاد في 2011 مع إعادة إعمار البلاد بعد ثورة 17 فبراير وتعافي إنتاج النفط لمستويات لم تسجل منذ سقوط معمر القذافي. وفي تقرير عن الاقتصاد الليبي، توقع الصندوق نمو الاقتصاد 116.6 في المئة هذا العام عقب انكماش نسبته 60 في المئة في 2011. وأضاف الصندوق أنه يتوقع تباطؤ النمو إلى 16.5 في المئة العام المقبل و13.2 في المئة في 2014 مع تراجع تأثير الحرب على الاقتصاد. ومثل هذا النمو الكبير ليس غريباً في الدول التي تخرج من فترات صراع إذ تضخ الحكومة أموالاً كبيرة في مشروعات إعادة الأعمار ويعزز الطلب الخاص الكامل الإنفاق. وقال الصندوق إنه في حين تستطيع الحكومة الليبية تحمل معدلات الإنفاق العالية الحالية، فإن هذه المعدلات لا يمكن تحملها على المدى البعيد وستدفع ميزانية البلاد للعجز بدءاً من 2015. وأضاف الصندوق أنه بدءاً من 2012 فسيتجاوز الإنفاق العام المستويات

## المدير العام للمصرف التجاري الوطني :

### استقلالية القطاع المصرفي ضماناً لحسن سير العمل



يعد مصرف التجاري الوطني أحد ركائز القطاع المصرفي في ليبيا، وشكل على مدى أكثر من أربعين عاماً مسيرة حافلة بالعبء، لعملائه وزبائنه، في عدد فروعها المنتشرة في مختلف التجمعات السكانية في ليبيا التي ناهزت نحو 68 فرعاً، تقدم مختلف الخدمات المصرفية، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية، وتسييد فواتير الكهرباء والمياه والبريد، عبر سلسلة خدمات مستقبلية تسعى إدارة المصرف لتطبيقها ..

ص 03

## مجلس الوزراء يرفع الحراسة عن مصرف الأمان

ص 02

### علمه خلفية قضية تزوير وفساد..

## مدير الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي يرد على ما نشر في قورينا



مصدر : مدير إدارة الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي متورط في قضايا تزوير وفساد

قال مدير إدارة الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي علي الجهاني لقورينا الجديدة، إن العملة الورقية المتداولة حالياً من فئة العشرة دنانير والمطبوعة لدى الشركة الفرنسية تم التعاقد عليها قبل حتى أن أباشر عملي بالمصرف ومنذ أن كان المركزي بينغازي قبل تحرير طرابلس، لافتاً إلى أن هذا ليس تنصلاً من جودة هذه الطبعة أو مواصفاتها ويمكن لأي مواطن مقارنة الجودة والعلامة السرية والأمنية بهذه الأوراق.

ص 02

## مفتتح

### الاختيار الحر

الحمد لله رب العالمين .... يقول الله في كتابه العزيز «وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين» في عرس بهيج خرجت جماهير الوطن حرة كريمة لإبداء رأيها واختيار مرشحها عبر صندوق الاقتراع معلنة أن الشعب هو مصدر السلطات وأن إرادة الشعوب لا تقهر، وانتصار الشعب هو انتصار للحق .

لقد تساقطت تلك المقولات التي ولدت مية أصلاً وعاشت بيننا بفعل الإكراه ولذلك كانت شعارات جوفاء ويافطات قماشية تثير الاشمئزاز، فمقولات مثل :

❖ لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية ..

❖ من تحزب خان ..

تحمل معانٍ لا تستقيم مع واقع الحياة، فالديمقراطية هي الاختيار الحر القائم على المفاضلة بين برامج العمل وخطط اقتصادية تنقل المجتمع من واقع إلى آخر، وتصنع الحياة من خلال استغلال كل الموارد المتاحة نحو أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة، أما الأحزاب فهي مجمع الأفكار والقيم والمبادئ التي تجمع مجموعة من الناس حولها، وتصنع منها برنامجاً واقعاً له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وانتصار الإرادة الحرة بالانتخاب هو الكفيل فعلاً بصنع المستقبل الواضح كما أن التيارات المختلفة التي يحالفها الحظ بالفوز ستكون واجهة المعارضة البناءة التي تبين مواطن الخلل وتضع المسار في مساقه السليم .

إن جمال الديمقراطية يكمن أساساً في روح الحوار البناء الذي يصنع رأي الجماعة الذي لا تشقى الأمم به .

لقد كان وبحق عرساً رائعاً، وحلماً تحقق بعد تيه كبير وغياب شاق عن الواقع، ومناهة كان حلم الخروج منها مفقوداً تماماً، ولكن إرادة الله تنتصر دائماً لأنها إرادة إله من أجل الرحمة ولكن يأتي الطغاة دائماً ذلك ويقع اختيارهم على الظلم والظلام متتاسين أن الله لا يظلم مثقال ذرة وأنه عزيز ذو انتقام، وأن ما رأيناه بعيداً يحكم البشرية ونفاذ صبرها كان عند الله قريباً، وهكذا انتفض الظلم والظلام وانتصرت الحرية وستظل رايته ترفرف على ربوع الوطن .

لقد كان وبحق عرساً رائعاً يستحق المنظمون له لفئة تقدير واعتزاز وتكريم لأنه جاء بعد زمن طويل من غياب الخبرة والممارسة، ولكن كما قلنا أثبت العنصر الوطني إرادة قوية وأداءً متميزاً بل وقدرة على الابتكار والإبداع .. فتحية من القلب لأولئك الجنود المجهولين الذين بدأوا يضعون اللبنات الأولى في صنع مستقبل ليبيا ورؤيتها الحضارية .

إن مناخ الحرية هو مناخ التفاعل اللاإرادي مع الآخر فهو شعور متدفق نحو العطاء والالتزام وتحقيق الذات التي ظلت رديحاً من الزمن خارج إطار الواقع والتاريخ، فتحية لشعبنا على إرادته الواعية وانطلاقته نحو صناديق الاقتراع وبقناعة تامة إن ذلك هو الطريق الوحيد لصنع مستقبل أفضل .

الله أكبر... الله أكبر... الله أكبر  
... ولله الحمد

علمه خلفية قضية تزوير وفساد..

## مدير الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي يرد على ما نشر في قورينا

مصدر: مدير إدارة الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي متورط في قضايا تزوير وفساد



من فئة 10 دنانير مزورة، وقام بإرسالها للمصرف ليبيا المركزي من أجل التحقيق في الموضوع، إلا أن الجهاني قام بعكس المعطيات الصحيحة في رده على رسالة المجلس الانتقالي التي تحصلت قورينا على نسخة منها، حيث أكد على أن العملة المزورة هي من صنع شركة إنجليزية. وأوضح، أنه في الوقت الذي اثبت فيه التحقيقات أن العملة المزورة هي من إنتاج الشركة الفرنسية التي تتبع الجهاني مؤكداً أن أنه تمت مخاطبة الجهاني للرد على استفسارات المجلس والذي يتستر من خلاله على الشركة الفرنسية.

الشركة الفرنسية وأضع نفسى تحت تصرف أية جهة رقابية أو قضائية للتحقيق بالموضوع بما نسب إلي من تلقي نسب" يشار إلى أن صحيفة قورينا نشرت في وقت سابق - نقلا عن مصادر مطلعة بالمصرف - أن مدير إدارة الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي علي الجهاني متورط بشكل مباشر في عقد صفقة مع شركة فرنسية لتصنيع العملة بنسبة معينة حيث تم التفاهم بين الشركة ومدير الشؤون الإدارية.

وأكد المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه أن المجلس الانتقالي اكتشف ورقة

وأكد مدير الشؤون الإدارية، أن ما نشرته الصحيفة هو تزيف للحقائق مع أكاذيب مضافة قامت بها الصحيفة بسوء نية لأغراض معينة، وأنه من المؤسف أن يتم تشويه سمعة موظف وبلية الرأي العام و التشكيك في سلامة النقد الوطني لخدمة شركات متنافسة و بعد أن قامت به الصحيفة المعنية بنشر هذا البيان مع الاحتفاظ بحقي في ملاحقة كاتب المقال والمسؤول عن الصحيفة وكذلك المصادر المطلعة التي تدعي الصحيفة أنها مصدر معلوماتها، جنائيا و مدنيا و خاصة فيما يتعلق بما نسب إلى من عقد صفقة مع

الفرق كما أوردته برسالتي، ولم أقل إن العملة الإنجليزية مزورة، ولكن قلت إنه في حالة النسخ يمكن التعرف على التزوير بدرجة أعلى بالطبعة الفرنسية، وأتكلم عن حالة النسخ أي بعد تصويرها بآلة النسخ، ويمكنك قراءة الرسالة المنشورة قبل الشروع في نشرها وفهم ما تحتويه وأشرت إلى أن لكل شركة نوعية من العلامات المقترحة وذكرنا كذلك بأن هناك العديد من العلامات الأمنية الأخرى لغرض التوضيح.

## صعوبة التزوير

وتابع الجهاني أنه اشترك بلجنة عطاءات بالمصرف كعضو ولأول مرة، تمت دعوة الشركات لتقديم عروضها بجلسة علنية، وأرسي العطاء على الشركة الفرنسية بأسعار تقل بنسبة 35 % عن الشركة الإنجليزية المنافسة لها في نفس العطاء والسعر الذي أرسى به العطاء على الشركة الفرنسية يقل بنسبة 30 % عن السعر الذي تم به التعاقد مع الشركة به بالسابق نتيجة للمنافسة وبفارق يصل إلى 10 مليون دينار، علما بأنه لم يتم إلى الآن استلام هذه الطبعة.

واستطرد المسؤول بالمصرف قائلا "رغم صعوبة تزوير العملة الليبية فليس من النادر اكتشاف أوراق مزورة من كل الفئات وكل الإصدارات وتقوم كل مصارف العالم وبما فيها مصرف ليبيا المركزي باكتشاف أوراق نقدية مزورة وتقوم بإتمام الإجراءات القانونية بالتعاون مع الجهات الأمنية المختصة، علما بأن الطباعة الجيدة هي التي تظهر الفرق ما بين العملة السليمة والمزورة وليس لمنع التزوير.

قال مدير إدارة الشؤون الإدارية بمصرف ليبيا المركزي علي الجهاني لقورينا الجديدة، إن العملة الورقية المتداولة حاليا من فئة العشرة دنانير والمطبوعة لدى الشركة الفرنسية تم التعاقد عليها قبل حتى أن أباشر عملي بالمصرف ومنذ أن كان المركزي بينغازي قبل تحرير طرابلس، لافتا إلى أن هذا ليس تنصلا من جودة هذه الطبعة أو مواصفاتها و يمكن لأي مواطن مقارنة الجودة و العلامة السرية والأمنية بهذه الأوراق. وأكد الجهاني -رداً على ما نشرته قورينا الجديدة- حول قضايا فساد وتزوير يقوم بها أن ما أوردته الصحيفة من أن المجلس الانتقالي اكتشف ورقة من فئة عشرة دنانير مزورة هو محض افتراء إذ أن كل ما قام به المجلس الانتقالي هو أنه أحال للمصرف ملاحظة مفادها أن أوراق العملة من فئة عشرة دنانير التي طبعتها الشركة الفرنسية بتكليف من المجلس الانتقالي قبل التحرير يحتمل تزويرها (يسهل تزويرها) وليست مزورة كما أدعت الصحيفة.

وأوضح أن خاصية الأشرطة المقترحة، وهي علامة واحدة من العديد من العلامات، وظيفتها تغيير الصورة عند التحريك الإمالة و هو ما لا يمكن الحصول عليه عند النسخ أو التصوير وهذه جملة عامة لكل من الشركتين، ويمكن مقارنة ما كتبه.

وقال مدير الإدارة "لو أخذ أي مواطن ورقتي عملة المطبوعة لدى الشركة الإنجليزية والمطبوعة لدى الشركة الفرنسية ويقوم بتصويرهما ليطلع على

## دار الإفتاء تقرر شرعية تعاملات بعض المصارف... وتشتي أخرى

أصدرت دار الإفتاء الليبية، بياناً حول سلامة وصحة وسلامة عقود المراجعة التي تجريها بعض المصارف التجارية العاملة في ليبيا، لشراء السيارات وبعض السلع المعمرة، ومامدى موافقتها للشروط الشرعية. وأكد البيان على سلامة إجراءات بعض المصارف، واستيفائها لما تنطوي عليه المعاملات الشرعية، وفق ما يتطابق مع العقود التي يحلها الشرع، وماتقتضيه العلوم الشرعية المتعلقة بالاقتصاد.

وأوضح البيان الذي تحصلت جريدة المصارف على نسخة منه، أن مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الوحدة، قد استكملت متطلبات الشرعية فيما يتعلق بعقود المراجعة، بإستثناء مصرف التجاري الذي ليس لديه رقابة شرعية، وتبعاً لذلك فإن عقودهم غير مستوفية للشروط، وغير صحيحة.

## المركزي يناشد المصارف بتطبيق

## الاستثناءات الواردة في القانون رقم 36

تطبيقاً لما ورد في نصوص مواد القرار رقم 36 لسنة 2012 والقاضي بإدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص، ناشدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد إدارات المصارف التجارية، بضرورة مراعاة تطبيق أحكام المادة 17 من القانون، والتي تستثني الأجر والمرتبات وما في حكمها، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، من تطبيق القانون، وفق ما ورد في نصوصه.

وكان مصرف ليبيا المركزي قد تلقى شكاوى من المواطنين المشمولين بالقرار رقم 36، بمنع صرف مرتباتهم ومعاشاتهم التقاعدية، من حساباتهم الجارية بالمصارف التجارية.



## اجتماع لبحث سير عمل الصيرفة الإسلامية..

وتم خلال هذا الاجتماع بحث ومتابعة سير عمل الصيرفة الإسلامية بمختلف فروع مصرف الجمهورية وتسهيل عمل الصيرفة للمواطن الليبي.

عقد صباح يوم الثلاثاء 07/03، بمصرف ليبيا المركزي بطرابلس اجتماعاً ضم السيد «الصادق الكبير» محافظ المصرف والسيد «علي سالم» نائب المحافظ والسيد المستشار في الصيرفة الإسلامية الدكتور «فتححي عقوب» والسيد «أحمد أحمد» المدير العام لمصرف الجمهورية ورئيس مجلس الإدارة والسيد «خالد عجاج» مدير الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية.

## مجلس الوزراء يرفع الحراسة على مصرف الأمان



أصدر مجلس الوزراء بالحكومة الانتقالية، القرار رقم (295) لسنة 2012م، والذي بموجبه تم رفع الحراسة على مصرف الأمان وإلغاء أي أحكام سابقة بشأنه يُشار إلى أن مصرف الأمان قد تم وضعه تحت الحراسة العامة بالكشف المرفق بالقانون رقم (36) المعدل بالقانون رقم (47) لسنة 2012م بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت .



## المدير العام للمصرف التجاري الوطني :

## استقلالية القطاع المصرفي ضماناً لحسن سير العمل



حواره : عصام الغول

يعد مصرف التجاري الوطني أحد ركائز القطاع المصرفي في ليبيا، وشكل على مدى أكثر من أربعين عاماً مسيرة حافلة بالعبء، لعملائه وزبائنه، في عدد فروعها المنتشرة في مختلف التجمعات السكانية في ليبيا التي ناهزت نحو 68 فرعاً، تقدم مختلف الخدمات المصرفية، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية، وتسديد فواتير الكهرباء والمياه والبريد، عبر سلسلة خدمات مستقبلية تسعى إدارة المصرف لتطبيقها، هذه الخدمات وغيرها أعلن عنها الدكتور عمر إبراهيم الحداد مدير عام مصرف التجاري الوطني، في حوار مع صحيفة مصارف، منوهاً من خلاله إلى أهمية مواكبة التطور المتلاحق في عالم الخدمات المصرفية، وتبعاً لذلك الارتقاء بالقطاع المصرفي الليبي إلى مستوى المنافسة، وملازمة رضا العملاء، عبر إصدار بطاقة النمو المصرفية التي تتيح خدمات واسعة، وستسهم في راحة الزبون.

الدكتور عمر إبراهيم الحداد من مواليد 1956 م مدينة مصراتة، تمتد خبرته في العمل بالقطاع المصرفي على مدى 36 عاماً، تقلد خلالها عدد من المسؤوليات.

حيث تسعى وزارة الاتصالات لتدارك هذه المشكلة، ومع ذلك فإن المصرف يعمل على إيجاد حلول سريعة للتغلب على هذه المشكلة بوضع «ستالايت» في كل فرع لتفادي انقطاع الاتصال، وتم ذلك بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي.

## مصارف: ما هي مساهمات المصرف التجاري؟ وما الخطط المستقبلية؟

● الحداد : المصرف التجاري يقوم بأعمال كثيرة من ضمنها منح التسهيلات، والقروض العقارية والاجتماعية، حيث بلغ عدد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة (163,652) قرصاً، بقيمة 2,357,000,000 د.ل. ومن خلال عروض الشركات والمنشآت التي يتم بناؤها على قرارات من الدولة أو مصرف ليبيا المركزي ومساهمة مصرف التجاري في هذه الشركات لكي يكون عنصر فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، كما يسعى المصرف في المرحلة القادمة التوسع أكثر في منح القروض الاستثمارية والمساهمة بشكل فاعل في العملية الاقتصادية في ليبيا والذي سيكون له عائد على المجتمع والدولة.

## لمصارف: عانت المصارف في العهد السابق من الفساد الإداري والمالي وخاصة في منح القروض والتسهيلات، هل تأثر المصرف التجاري بهذا الفساد؟

● الحداد : ظلت المصارف تعاني على مدى عقود طويلة في المرحلة السابقة من التوجيه للإدارة وعندما يكون هناك توجيه غير سوي ينتج عنه خسائر وانحرافات في منح القروض والتسهيلات وفساد في الإدارة، وبالتالي يترتب على كل تلك الأمور خسائر للمصرف وانحراف في الميزانية وتعرثر في عملية السداد نتيجة لمنح القروض بشكل عشوائي ودون ضمانات، وكما يعلم الجميع أن عملية التوجيه لها مساوئها الكبيرة والمصرف التجاري عانى من تلك المساوئ، ومصرف ليبيا المركزي يعتبر هو السلطة التنفيذية في الدولة ويمثل قمة الإدارة المصرفية في ليبيا يعاني هو أيضاً من التوجيه مما أثر على جميع المصارف، فمن المعروف أن المصرف المركزي لأي دولة في العالم لا بد أن تكون له استقلالية في قراراته لأن توجيهه يضر بالقطاع المصرفي بصفة عامة.

## مصارف: كلمة أخيرة؟

● الحداد : في الختام أود طمأنة المواطنين بمتانة القطاع المصرفي، وأن المصارف الليبية وعلى رأسها مصرف ليبيا تسير بخطى ثابتة وتتمتع بكفاءة عالية قياساً بالمصارف القريبة وعملياً السيولة هي الآن في تحسن مستمر والخدمات بدأت تسير بشكلها الطبيعي وبعد ثورة 17 فبراير نسعى لتطوير المصارف لتواكب المصارف في الدول القريبة باقتصادنا القوي نستطيع من خلاله تطوير مصارفنا ولا نحتاج إلى رأس مال لأنه موجود، فقط نحتاج إلى الانفتاح على العالم الخارجي في مجال المصارف ليستسنى لموظفينا الاحتكاك واكتساب الخبرة، وصولاً إلى تطوير المصارف في ليبيا بأيدي وعقول ليبية.

ووضع الحلول لأبرز معوقات إنسياب السيولة، وهم على دراية تامة بمتطلبات المرحلة، وإذا رأى مصرف ليبيا المركزي أن العملية تحتاج لرفع السقف فهذا ممكن..

أما بخصوص صرف المنح للأسر وفق القرار رقم 10 لسنة 2012، فأستطيع القول أنها تسير بشكل حضاري، فقد كنا نتوقع حدوث إزدحام وإرباك بالمصارف ولكن العملية تتم بشكل سلس وهذا أكبر دليل على وعي المواطن الليبي، كما ساهمت الخطط التي وضعها مصرف ليبيا المركزي في سيرها وفق المأمول.

## مصارف: الخطط المستقبلية لأي مؤسسة لا بد من أن تبدأ بتطوير وتأهيل العنصر البشري، فما هي الخطط التي وضعتها إدارة المصرف للارتقاء وتأهيل كوادره البشرية؟

● الحداد : وضعنا خطة استراتيجية لتدريب جميع العاملين في المصرف وفي كافة المجالات عن طريق مركز التدريب التابع لمصرف ليبيا المركزي، وكذلك التعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال لإرسال عناصر لتأهيلهم خارج ليبيا، بما في ذلك إرسال مجموعات إلى الأكاديمية المصرفية العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، والمصرف يهتم بالتدريب حتى يتسنى لنا مواكبة المصارف المتقدمة، ولم يقتصر التدريب على الجوانب النظرية، بل تعادها إلى الجانب العملي، وفق رؤية وفلسفة تتبنى فكرة أن التدريب العملي يمكن الموظف من تشرب العمل المصرفي، و اكتسابه الخبرة أكثر من التدريب النظري.

## مصارف: هل وضعتم خطط لضم فروع المصارف ودمجها في منظومة مصرفية واحدة؟

● الحداد: المنظومة المصرفية الموحدة هو من ضمن نظام المشروع الوطني الذي تم اعتماده ومن خلاله تم تفعيل المنظومة المصرفية الموحدة والمصرف التجاري تمكن من ضم 30 فرع للمنظومة المصرفية الموحدة ويسعى إلى ضم باقي الفروع لما فيه من مميزات بما فيها الآلات السحب الذاتي والرسائل القصيرة SMS بالرغم من وجود بطن في هذه العملية نتيجة الاتصالات،

## إجمالي القروض والتسهيلات

## الائتمانية الممنوحة

بلغ 163,652 قرصاً...

بقيمة ناهزت 2 مليار

و300 مليون دينار

ليبي

## نسعى لإصدار بطاقات ائتمانية والخدمات الإلكترونية موضحة السنوات المقبلة

الإلكترونية. كما سيساهم هذا المشروع في تخفيف الضغط على المصارف من الإزدحام بالإضافة إلى تمكين الزبون من السحب من أي مكان وفي أي وقت يشاء عند حاجته للسيولة، كما سيساعد تحفيز المواطنين على الابتعاد عن ثقافة اكتناز مدخراتهم في البيوت، وتبعاً لذلك الحد من تداول العملة المحلية لأن العالم الآخر قضى نهائياً على عملية السيولة، والاتجاه إلى التقنية، من خلال إنهاء التعاملات باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، وهو ما يساعد في الحد من مشكلة السيولة التي عانت منها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، بسبب قيام النظام السابق باستنزاف الأموال وإهدارها أو تحويلها إلى الخارج... والآن الحمد لله مصارفنا بخير وأحب أن أطمئن المواطنين أنه من خلال تعليمات وتوجيهات مصرف ليبيا المركزي قد تم وضع خطط استراتيجية لتفادي المشكلة ووضع الحلول الناجمة لها.

## مصارف: ما هو السقف المحدد لقيمة السحب من حسابات المودعين بالمصرف التجاري الوطني؟

● الحداد : الحقيقة أن السقف يتم تحديده بتعليمات من مصرف ليبيا المركزي حيث يتم عقد اجتماع مع المحافظ ونائبه، بشكل دوري، بغية تدارس أوضاع المصارف ومشاكلها،

الائتمانية للدفع المسبق، وفي المستقبل ستكون بطاقات ائتمانية بالكامل... ومن خلال ميزة المنظومة المصرفية الموحدة نوفر لعملائنا ميزة التعامل بواسطة الرسائل القصيرة SMS، التي تتيح خدمات الاستفسار عن الحسابات، وومتابعة عمليات الدائن والمدين، وكذلك لدى ورود أي مبلغ إلى حساب الزبون يتم إبلاغه عن طريق رسالة قصيرة... ونحن الآن بصدد توفير ميزة تسديد فواتير الكهرباء والبريد والمياه عن طريق المصرف، كما سنقوم بتفعيل ميزة تعبئة الهاتف المحمول، وستكون هناك رسائل قصيرة للتسعيرة اليومية للعملاء الأجنبية ليستفيد منها رجال الأعمال... والمصرف يسعى إلى القيام بالعمليات الإلكترونية وربط المصرف التجاري بالمصارف الخارجية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

## مصارف: كم تُقدر عدد بطاقات السحب الذاتي التي تم إصدارها لزيائن مصرف التجاري الوطني؟

● الحداد: يقدر عدد بطاقات السحب الذاتي الصادرة عن المصرف التجاري الوطني بنحو «41,612» بطاقة.

## مصارف: هل هناك خطط للمصرف بشأن التوسع في استخدام البطاقات، بغية الحد من استخدام العملة الورقية والمعدنية؟

● الحداد : تأتي هذه الخطة ضمن الاستراتيجية المتفق عليها، ومن المأمول أن تساهم هذه الخطوة في التخفيف من الضغط على الفروع، وتمكين جميع الزبائن من السحب من المنافذ الإلكترونية، ومن المتوقع أن تدشن هذه الخدمة قريباً، وستكون في متناول الجميع، وسط التجمعات السكنية وفي كل موقع متاح، لتمكين الزبون من السحب من خلال بطاقة النمو من مصرف التجاري حتى وإن كانت الآلة تخص مصرف آخر، لأن العملية ستكون مربوطة عن طريق مصرف ليبيا المركزي، وحالياً وضمن هذه الخدمة بلغ عدد الآلات السحب الذاتي 41 آلة توفر خدمة التعامل بالبطاقة

## مصارف: ماهي أبرز ملامح تاريخ المصرف التجاري الوطني، وأهم خدماته التي يقدمها لعملائه؟

● الحداد : المصرف التجاري كغيره من المصارف الليبية تم تأميمه سنة 1970، وتقرر إنشاء المصرف التجاري تحديداً في تاريخ 1970/7/26، واختيرت مدينة البيضاء في الجبل الأخضر مقراً لإدارة المصرف، وله فرع للإدارة في مدينة طرابلس، ويضم المصرف شبكة من الفروع يبلغ عددها 68 فرعاً موزعاً على جميع أنحاء ليبيا، تقدم الخدمات والأعمال المصرفية سواء أكانت لأفراد أو جهات عامة، والشركات الخاصة.

## مصارف: ما هي رؤيتكم المستقبلية لتطوير خدمات المصرف، ومواكبتها للمستجدات في عالم المصارف؟

● الحداد : وضعت إدارة المصرف التجاري خطة استراتيجية لتطوير الخدمات والأعمال المصرفية لمواكبة آخر المستجدات على الخدمات المصرفية في العالم، ومن حزمة الخدمات التي عكف المصرف على مباشرة العمل بها، توزيع آلات السحب الذاتي في كافة المواقع التي يوجد بها كثافة سكانية، بالإضافة إلى جهات تقديم الخدمات، كما أنها موجودة في جميع فروع الوكالات التابعة للمصرف، كما يقوم المصرف حالياً بإصدار البطاقات

## منح القروض بشكل

## عشوائي في السابق دون

## ضمانات ترتب عليه

## انحراف في الميزانية

## وتعرثر في السداد



# بناء الوطن يأتي من إدفار أهلها



[www.cbl.gov.ly](http://www.cbl.gov.ly)  
mediaoffice@cbl.gov.ly



ظل دور القطاع المصرفي في ليبيا خلال السنوات السابقة محدوداً، مقارنة بدوره في اقتصادات أخرى لها نفس الخصائص الاقتصادية، مما انعكس سلباً على مساهمته في التنمية الاقتصادية. ورغم عمليات الخصخصة المحدودة التي شهدتها القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة إلا أن ملكية الدولة للمصارف لازالت أكبر مما هي عليه في البلدان المماثلة، ولا يزال الولوج إلى الخدمات المالية محدوداً، وخاصة الحصول على التمويل وذلك بسبب عدم توفر بيئة الأعمال المناسبة، وغياب النظام القانوني الذي يحفظ حقوق الممول، وعدم ملاءمة الظروف لإيفاء المقترضين بالتزاماتهم نحو المؤسسات المصرفية. وفي جميع الأحوال لازالت القروض الممنوحة من المصارف التجارية في معظمها قروضاً قصيرة الأجل لا تلبى احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه في السنوات القليلة الأخيرة أدت الزيادة في الانفاق العام الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط إلى تراكم فوائض سيولة لدى المصارف التجارية بحيث أصبحت في ظروف أفضل لمنح التمويل، إلا أن محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومحدودية الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصارف أدت إلى الحد من التوسع في الائتمان ومما عمق مشكلة التمويل أكثر، هو أن السوق المالي في ليبيا لا يزال حديثاً نسبياً وغير متطور، وحجم التداول فيه محدود جداً، ولم يتمكن حتى الآن من المساهمة في حشد التمويل للأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل، كما أن عدد المؤسسات المدرجة به مازال صغير جداً، وهي في معظمها مؤسسات مالية (مصارف، وشركات تأمين). ولم تنجح المصارف المتخصصة في ملاءمة الفوائض التمويلي الناجم عن الأسباب السابقة، بل أدت إلى مزاحمة المصارف التجارية في سوق التمويل، مما خلق بعض التشوهات في القطاع المصرفي بسبب اختلاف أسس التشغيل، فالمصارف المتخصصة تعتمد على ما يخصص لها من الأموال العامة لأغراض محددة مثل الإسكان والصناعة والزراعة والمشروعات الصغرى، وبأسعار فائدة أقل من الأسعار المتداولة في السوق، بالإضافة إلى الأموال المحصلة من القروض السابقة وهي في الغالب ضئيلة، وتتسم قروض المصارف المتخصصة بتدني الكفاءة من حيث معدل إعادة التدوير.

إن القطاع المصرفي يشكل أهم مكونات القطاع المالي في الوقت الحاضر. ولوقوف على الواقع الراهن لهذا القطاع والتحديات التي يواجهها والفرص المتاحة لنهوض به، ستقسم هذه الورقة إلى خمسة أجزاء، بحيث يتناول الجزء الأول واقع النظام المصرفي من حيث المكونات والأهداف والحجم والنشاط وبعض مؤشرات السلامة، ويتناول الجزء الثاني الإجراءات المتخذة لإصلاح القطاع المصرفي، بينما يتناول الجزء الثالث التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، ويتناول القسم الرابع الفرص المتاحة للتطوير، وأخيراً يستعرض الجزء الخامس الاستراتيجيات اللازمة للإصلاح.



## الواقع والتحديات والفرص المستقبلية للاستثمار في القطاع المصرفي في ليبيا

2-1

رغم النمو المتواصل في الائتمان الممنوح من المصارف خلال (2005-2010)، إلا أن نسب الائتمان إلى الخصوم الإيداعية أو إلى إجمالي الأصول تعد متدنية مقارنة بمثيلاتها في الاقتصادات ذات الهياكل المشابهة، ويعزى ذلك إلى اعتبارات ثقافية تؤدي إلى الاحجام عن التعاملات الربوية.

يتوقع أن يؤدي إدخال المعاملات المصرفية الإسلامية إلى زيادة حجم الائتمان وتغيير هيكله.

توزيع الوكالات والفروع حسب المناطق الجغرافية - عدد الفروع والوكالات 482 فرعاً ووكالة.

- تتوزع الفروع والوكالات في جميع أنحاء ليبيا، حسب الكثافة السكانية.

- تهيمن المصارف التجارية العامة على أكبر عدد من الفروع، نظراً لحجمها وطبيعتها ملكيتها.

- تتركز الفروع والوكالات في المناطق الحضرية ذات الحركة التجارية النشطة.

- توجد بليبيا حالياً عدد 24 مكتب ووكالة تمثيل لمصارف أجنبية.

### مؤشرات السلامة المصرفية

تتمتع المصارف الليبية بمؤشرات جيدة للسلامة المصرفية حيث تتمتع بمعدل كفاية رأسمال يقدر بـ 17.3% في العام 2011.

لقد تراجعت نسبة القروض المتمثلة إلى إجمالي الأصول بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005-2011، ويرجع ذلك إلى اعتماد المصارف التجارية لمعايير أكثر صرامة في تقييم الفرص الائتمانية وتطبيق KYC (اعرف زبونك)، بالإضافة إلى تحسن في أداء تحصيل الديون.

كما انخفضت كذلك نسبة القروض المتمثلة إلى إجمالي القروض خلال هذه الفترة لنفس الأسباب السابقة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

### المصارف المتخصصة:

يوجد ضمن مكونات القطاع المصرفي في ليبيا أربعة مصارف متخصصة وهي المصرف الزراعي، مصرف الاستثمار والادخار العقاري، ومصرف التنمية والمصرف الريفي وجميعها مصارف تملكها الدولة، وقد انشئت لغرض تمويل أنشطة محددة مثل نشاط الإسكان والزراعة والصناعة وتمويل المشروعات الصغرى.

وقد أوكلت مهمة تمويل النشاط العقاري وخاصة الإسكان إلى مصرف الاستثمار والادخار العقاري، وتمويل الأنشطة الإنتاجية في مجال الزراعة إلى المصرف الزراعي، وتمويل بعض الأنشطة الصناعية أو الخدمية إلى مصرف التنمية، أما تمويل بعض المشروعات الصغرى فكانت من مهمة المصرف الريفي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصارف تمول القروض التي تمنحها مما يخصص لها من الميزانية العامة، بالإضافة إلى أموالها الخاصة، وهي تمنح القروض بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق وهو ما يسبب تشوهات في السوق المصرفية ويؤثر على المنافسة فيها. وبالإضافة إلى أن نشاط الإقراض في هذه المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على ما يخصص لهذه المؤسسات من الأموال العامة مما يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، وتتسم قروض هذه المصارف بتدني الكفاءة من حيث معدل إعادة التدوير مما يحد من قدرة تلك المصارف على منح الائتمان، وتشير البيانات المتعلقة بهذه المصارف إلى أن إجمالي القروض الممنوحة من طرفها حتى نهاية 2011 حوالي 10.8 مليار دينار.

وقد يكون من الضروري إعادة النظر في دورها وآلية عملها وتحولها إلى مصارف استثمارية وتطوير ادائها لتضطلع بمهمة التمويل طويل الأمد.

المصرف. ورغم صغر الحجم النسبي للمصارف الخاصة، إلا أن أداءها يتطور بسرعة مستفيدة في ذلك من المرونة الكبيرة في هياكلها التنظيمية، ومعايير العمل التي تأخذها في الاعتبار.

### هيكل خصوم المصارف التجارية

- واصلت خصوم (أصول) المصارف التجارية نموها المضطرب خلال السنوات الأخيرة، مستفيدة من النمو السريع في الخصوم الإيداعية.

- حققت الخصوم الإيداعية نمواً سريعاً ومضطرباً مدفوعاً بالتوسع الكبير في الانفاق العام، وتحسن الخدمات المصرفية وزيادة الثقة في القطاع المصرفي.

- تتركز الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية في الودائع تحت الطلب التي تتميز بسرعة التحرك، والائتمانات النقدية على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

- رغم النمو السريع والكبير في الخصوم الإيداعية فإن المصارف التجارية الليبية تتمتع بكافية رأس المال عالية (جدول رقم 1).

### السيولة في المصارف التجارية

نمت الأصول السائلة في القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة بشكل سريع، مدفوعة بالتوسع في الانفاق العام. كما ارتفع فائض السيولة بشكل كبير بسبب محدودية فرص التوظيف التي تلبى معايير الاستثمار المصرفي.

إن توزيع فائض السيولة في القطاع المصرفي يكاد يكون متجانس بغض النظر عن الملكية والحجم.

المنفذ الوحيد لتوظيف فائض السيولة في الوقت الحاضر هو شهادات الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي لفائدة المصارف التجارية بهدف امتصاص هذا الفائض.

بالأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الكبير في نسبة الأصول السائلة ونسبة فائض السيولة إلى مجموع الأصول من جهة تدني نسبة النمو في الائتمان وارتفاع نسبة النقود في التداول، والعوامل الثقافية التي أدت إلى الاحجام عن المعاملات الربوية، يعمل مصرف ليبيا المركزي على تطوير الإطار التشريعي لعمل المصارف الإسلامية بهدف توجيه الفوائض وتعبئة الموارد الموجودة خارج القطاع المصرفي وإعادة توجيهها لخدمة النشاط الاقتصادي.

تطور الائتمان الممنوح من المصارف التجارية بلغ حجم الائتمان حتى نهاية عام 2011 حوالي 13.5 مليار دينار، وبذلك يكون قد سجل انكماشاً بمقدار 1.2% مقارنة بمستوياته في عام نهاية 2010. وقد تراجع الائتمان الممنوح لكل من القطاعين العام والخاص، ويعزى هذا التراجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها الدولة خلال عام 2011 وأزمة السيولة المصرفية، والقيود المصرفية.

- وصلت نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.6% في عام 2010.

### أولاً- واقع القطاع المصرفي

#### المصارف التجارية:

تعتبر المصارف التجارية من أهم مكونات القطاع المالي في ليبيا من حيث الحجم والدور، والانتشار الجغرافي، وتعدد أنواع الخدمات التي تقدمها للزبائن، وبموجب القانون، يمكن للمصارف التجارية أن تقدم لزيائنها الخدمات التالية:

• خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها.

• الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان.

• إصدار وإدارة أدوات الدفع، بما في ذلك السحوبات النقدية، والتحويلات المالية، وبطاقات الدفع والائتمان، والصكوك السياحية وغيرها.

• التعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق رأس المال، ببيعاً وشراءً سواء لحسابها أو لحساب زبائنها.

• شراء الديون وبيعها، سواء بحق الرجوع أو بدونه.

• عمليات التمويل الأيجاري.

• التعامل بالعملة الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والأجلة.

• إدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهد بتغطيتها، وتوزيعها.

• تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها للمحافظ الاستثمارية، والقيام بخدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها للغير.

• عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.

• تقديم خدمات الأمين والمستشار المالي.

• أي أعمال أخرى، تتعلق بالنشاط المصرفي يوافق مصرف ليبيا المركزي على ممارستها.

#### هيكل ملكية المصارف التجارية

يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من 16 مصرفاً، مقسمة كالآتي:

• عدد 5 مصارف تجارية كبيرة ذات ملكية عامة مملوكة بمشاركة أجنبية في مصرفين بنسبة 19% من حقوق الملكية في كل منهما، في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تطوير الممارسات المصرفية، وتقييم هذه المصارف على ما يزيد على 90% من الودائع في القطاع المصرفي.

• عدد 8 مصارف خاصة مملوكة لخواص لبيين وبمشاركة أجنبية بنسبة 49% ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية المشار إليها آنفاً.

• مصرفين مشتركين أحدهما بنسبة (51% و 49%) بين الدولة الليبية ودولة الإمارات العربية المتحدة في أحدهما، والثاني بنفس النسبة بين الدولة ليبيا ودولة قطر.

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي استراتيجية الخصخصة بهدف تمهيد الأرضية للمنافسة العادلة بين المصارف، والتقييد بالدور الرقابي للملائم لأهداف

### مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (المصارف التجارية)

جدول رقم (1):

المؤشر	رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول	القروض المتمثلة/ إجمالي الأصول	القروض المتمثلة/ إجمالي القروض	العائد/ متوسط الأصول	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
2005	10.9	10.5	31.7	0.5	59.8
2006	11.6	8.0	26.1	0.5	60.2
2007	11.8	6.9	26.2	0.5	68.0
2008	12.2	4.7	22.5	0.6	73.4
2009	14.5	3.4	17.0	1.3	74.1
2010	17.3	3.4	20.2	1.2	74.3
2011	17.3	3.2	20.6	0.6	73.0

## مصطلحات مصرفية

## أدوات سعر الصرف

- تعديل سعر صرف العملة: عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها في حالة سعر صرف ثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط:

- أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

- أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

- استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة.

- مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

- أهداف سعر الصرف:

- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند تخفيض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للمصرف المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل المصرف المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

- التعريفات الجمركية والحصص: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.



## ميزان المدفوعات .. مفهومه ومكوناته

والتي وتشمل، حالات العاملين والتي يمثل جانب المقبوضات منها تحويلات الليبيين العاملين المقيمين في الخارج والموجهة لغايات الإنفاق الجاري في ليبيا، ويتم تقديرها استناداً للبيانات التي يقوم المصرف المركزي والمصارف التجارية بتعبئتها بشكل شهري (بيانات الدخل بالعملة الأجنبية للجهاز المصرفي).

ويمثل جانب المدفوعات منها التحويلات الخارج من قبل العمالة الوافدة المقيمة في ليبيا. ويتم تقديرها بالاستناد إلى البيانات حول العمالة الوافدة وإلى معدل التحويل الشهري للعامل الواحد، بالإضافة إلى تحويلات أخرى (صافي) والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات التي يتلقاها المقيمون داخل ليبيا (عدا الحكومة وحالات العاملين) من غير المقيمين بما في ذلك تعويضات الأمم المتحدة (إن وجدت)، أو التي يقدمها المقيمون داخل ليبيا (عدا الحكومة وحالات العاملين) لغير المقيمين.

الحساب الرأسمالي: ويتضمن الاستثمار المباشر (في الخارج) والذي يمثل صافي استثمارات المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها بالإضافة إلى صافي أية التزامات أخرى على المؤسسات التابعة غير المقيمة، والاستثمار المباشر (في ليبيا) والذي يمثل صافي استثمارات غير المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها بالإضافة إلى صافي أية التزامات أخرى على المؤسسات المقيمة في ليبيا.

استثمار الحافظة (الأصول):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة للمقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

استثمارات أخرى (الأصول):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة لغير المقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

استثمارات أخرى (خصوم):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة لغير المقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

الأصول الاحتياطية:

هي الأصول الخارجية والتي تقع ضمن سيطرة المصرف المركزي وتعد متاحة للاستخدام لتمويل أو معالجة أية اختلالات في ميزان المدفوعات، وتشمل هذه الأصول الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي (IMF) وأصول النقد الأجنبي المتمثلة في (نقد وودائع وأوراق مالية) بوترداد الأصول الاحتياطية بقيمة الفائض في ميزان المدفوعات وتخفيض بقيمة العجز فيه.

والتي وتشمل، حالات العاملين والتي يمثل جانب المقبوضات منها تحويلات الليبيين العاملين المقيمين في الخارج والموجهة لغايات الإنفاق الجاري في ليبيا، ويتم تقديرها استناداً للبيانات التي يقوم المصرف المركزي والمصارف التجارية بتعبئتها بشكل شهري (بيانات الدخل بالعملة الأجنبية للجهاز المصرفي).

ويمثل جانب المدفوعات منها التحويلات الخارج من قبل العمالة الوافدة المقيمة في ليبيا. ويتم تقديرها بالاستناد إلى البيانات حول العمالة الوافدة وإلى معدل التحويل الشهري للعامل الواحد، بالإضافة إلى تحويلات أخرى (صافي) والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات التي يتلقاها المقيمون داخل ليبيا (عدا الحكومة وحالات العاملين) من غير المقيمين بما في ذلك تعويضات الأمم المتحدة (إن وجدت)، أو التي يقدمها المقيمون داخل ليبيا (عدا الحكومة وحالات العاملين) لغير المقيمين.

الحساب الرأسمالي: ويتضمن الاستثمار المباشر (في الخارج) والذي يمثل صافي استثمارات المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها بالإضافة إلى صافي أية التزامات أخرى على المؤسسات التابعة غير المقيمة، والاستثمار المباشر (في ليبيا) والذي يمثل صافي استثمارات غير المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها بالإضافة إلى صافي أية التزامات أخرى على المؤسسات المقيمة في ليبيا.

استثمار الحافظة (الأصول):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة للمقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

استثمارات أخرى (الأصول):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة لغير المقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

استثمارات أخرى (خصوم):

تشتمل على كافة المعاملات المالية العائدة لغير المقيمين والتي لا تتضمنها فئات الاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمار الحافظة أو الأصول الاحتياطية. وتبويب حسب الاداة إلى ائتمان تجاري وقروض ونقد وودائع.

الأصول الاحتياطية:

هي الأصول الخارجية والتي تقع ضمن سيطرة المصرف المركزي وتعد متاحة للاستخدام لتمويل أو معالجة أية اختلالات في ميزان المدفوعات، وتشمل هذه الأصول الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي (IMF) وأصول النقد الأجنبي المتمثلة في (نقد وودائع وأوراق مالية) بوترداد الأصول الاحتياطية بقيمة الفائض في ميزان المدفوعات وتخفيض بقيمة العجز فيه.

نظراً للأهمية الكبرى للعلاقات الاقتصادية بصورها المختلفة نجد أن الدول تلجأ إلى تسجيلها في شكل حسابات خاصة عرفت بحسابات ميزان المدفوعات. ويعرف ميزان المدفوعات على أنه السجل المحاسبي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة ودول أخرى، ويقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على مستوى السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، وقد تكون في شكل تدفق حقيقي نقدي أو مالي، كما يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص (مهما كانت جنسيتهم) الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة، ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة مع الإقليم لمدة سنة أو أكثر.

ومن أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في ميزان المدفوعات هي:

الحساب الجاري: يمثل مجموع الميزان التجاري وحساب الخدمات وحساب الدخل وصافي حساب التحويلات الجارية.

الميزان التجاري: يمثل الصادرات مطروحاً منها الواردات.

الصادرات: تمثل الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره.

الواردات: تمثل الواردات مستثنى منها واردات الجهات غير المقيمة.

الذهب غير النقدي: هو الذهب الذي تتم حيازته واستخدامه لأغراض أخرى (صناعية) ولا تحتفظ به السلطات النقدية كأصل احتياطي.

حساب الخدمات: يمثل المقبوضات مطروحاً منها المدفوعات من الخدمات (السفر، النقل، خدمات عامة (حكومية)

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

التحويلات الجارية: تمثل القيود المقابلة للتدفقات الحقيقية من السلع والخدمات أو الأصول المالية وغير المالية والتي لا يترتب عليها حيازة الأصول الثابتة أو التخلي عنها أو تنازل الدائن عن التزام المدين. وتشمل هذه التحويلات، تحويلات القطاع العام والتي تتضمن قيم المنح والمساعدات والهبات سواء التي تتلقاها الدولة (مقبوضات) أو تقوم هي بتقديمها (مدفوعات)، وتحويلات القطاعات الأخرى

## إعلان

## دعوة للخبراء والمتخصصين للمشاركة في دعم مسيرة الصيرفة الإسلامية

تعلم اللجنة الاستشارية العليا لشؤون الصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي عن سعيها لتكوين قاعدة بيانات تشمل كافة الخبراء والمتخصصين والمهتمين بشؤون الصيرفة الإسلامية بمختلف تخصصاتها وشعبها، وذلك لتنسيق جهود أهل الخبرة والتخصص لمواجهة المرحلة القادمة وتوفير متطلباتها التي من المتوقع أن تستوعب الخبرات والكفاءات الوطنية.

عليه نأمل من كل من يرى في نفسه الأهلية والقدرة على المشاركة تزويدنا بالمعلومات الشخصية الخاصة به ليتم إدراجها ضمن قاعدة البيانات ليتسنى للجنة بعد ذلك التعامل معها وفقاً للحاجة وطبيعة العمل والتخصص ومجال الخبرة.

وذلك على البريد الإلكتروني لموقع مصرف ليبيا المركزي (Mediaoffice@cbl.gov.ly).

على أن تتضمن المعلومات كافة مضامين السيرة الذاتية مع التركيز على إبراز التخصص بدقة كافية لتحقيق الاستفادة من خبراتكم وتخصصاتكم بالشكل الأمثل بإذن الله تعالى وبتوقيفه.. كما تؤكد اللجنة على ترحيبها بمقترحات السادة الخبراء والمتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك على نفس العنوان الإلكتروني.. شكراً لكم على تواصلكم معنا ولكل من تعاون مع اللجنة جزيل الشكر وعظيم الأجر من المولى عز وجل ..

اللجنة الاستشارية العليا لشؤون الصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي

### احصائية الإيرادات النفطية والإيرادات المحلية عن المدة من 2012/1/1 إلى 2012/6/30

أولاً : الإيرادات النفطية :

الاشهر	دولار امريكي	يورو	دينار ليبي	اجمالي للعادل بالدينار الليبي
يناير	2,525,352,705.0	156,764,448.41	120,306,590.86	3,535,623,056.9
فبراير	3,372,716,316.3	43,907,937.17	269,010,506.84	4,533,644,250.9
مارس	4,360,731,874.4	4,081,400.04	357,662,650.77	5,821,187,527.9
أبريل	5,523,621,581.7	74,553,263.26	965,040,364.82	7,990,840,059.2
مايو	4,353,152,091.1	375.85	718,349,819.60	6,202,594,008.2
يونيو	2,823,579,093.2	1,018,247.79	989,618,670.27	4,478,522,699.2
للمجموع	22,959,153,661.88	280,325,672.52	3,419,988,603.1	32,562,411,602.726

ثانياً : الإيرادات المحلية :

الاشهر	إيرادات الجمارك	إيرادات الضرائب	الإيرادات العام	الاجمالي
يناير	40,912,643.193	14,917,726.553	3,194,871.716	59,025,241.462
فبراير	26,868,049.194	52,184,812.440	79,998,820.868	159,051,682.50
مارس	19,520,703.439	8,881,484.991	1,401,718.576	29,803,907.006
أبريل	11,522,789.052	39,992,259.368	8,076,576.981	59,591,625.401
مايو	8,019,717.210	102,700,718.73	170,056,960.87	280,777,396.82
يونيو	21,204,178.696	33,532,773.096	218,322,935.93	273,059,887.73
للمجموع	128,048,080.78	252,209,775.18	481,051,884.95	861,309,740.92

### 1- أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2012.07.11

النفط / خام برنت	99.45 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,576.4 دولار / أوقية
الفضة	27.14 دولار / أوقية
النحاس	6,786.0 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1,987.0 دولار أمريكي / طن
القمح	298.03 دولار أمريكي للطن
الأرز	303.6 دولار أمريكي للطن
السكر	495.0 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	70.39 دولار أمريكي / قطار متري

### 2- مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2012.07.11

دو جونز للصناعة	12,604.53 نقطة
دو جونز لقطاع النقل	5,620.44 نقطة
مؤشر نيكاي	8,720.01 نقطة
مؤشر فاينانشال تيمز	5,637.18 نقطة

### 3- مؤشرات أسواق المال للإقتصادات الناشئة

تركيا (XU100)	62,505.39 نقطة
ماليزيا	1,625.96 نقطة
كوريا الجنوبية (KOSPI)	1,785.39 نقطة

### 4- أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2012.07.11

دولار / اليورو	1.2214 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5460 دولار
ين ياباني / دولار	79.260 ين

### 5- أسعار الفائدة العالمية

سعر الإقراض لحقوق السحب الخاصة (ثلاثة اشهر)	0.09 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (ثلاثة اشهر)	0.46 %

## المبالغ المخصصة لدعم الميزانية العامة للدولة من الإيرادات النفطية والمحلية

بالإشارة إلى القانون رقم (20) لسنة 2012 ، بشأن اعتماد الميزانية العامة للدولة وإلى اللوائح المخصصة لدعم بنود الميزانية من الإيرادات النفطية والمحلية على النحو الآتي :-

أولاً :

الدين العام	3,436,831,250.000	القسط الشهري	286,402,604.166
للرتب وما في حكمها	18,670,000,000.000	القسط الشهري	1,555,833,333.333
النفقات التشغيلية والتشغيلية	12,134,604,750.000	القسط الشهري	1,011,217,062.500
مشروعات وبرامج التنمية	19,118,000,000.000	القسط الشهري	1,593,166,666.667
نفقات الدعم وموازنة الأسعار	14,600,000,000.000	القسط الشهري	1,216,666,666.667
إحتياطي الميزانية العامة	4,000,000,000.000	القسط الشهري	333,333,333.333
الإجمالي	71,959,436,000.000	القسط الشهري	5,996,619,666.666

ثانياً :

ما تم قيده للقطاعات خلال المدة من 01/01/2012 إلى 30/06/2012 خصماً من الإيرادات النفطية والمحلية على النحو الآتي :

الدين العام	859,207,813.000	الفرق في المخصص	859,207,812.000
للرتب وما في حكمها	9,279,166,666.000	الفرق في المخصص	55,833,334.000
النفقات التشغيلية والتشغيلية	6,056,085,312.500	الفرق في المخصص	11,217,062.500
مشروعات وبرامج التنمية	4,779,499,998.000	الفرق في المخصص	4,779,500,002.000
نفقات الدعم وموازنة الأسعار	7,300,000,000.000*	الفرق في المخصص	لاشئ
إحتياطي الميزانية العامة	2,000,000,000.000	الفرق في المخصص	لاشئ
الإجمالي للبلغ للقيده	30,273,959,789.500	الفرق في المخصص	5,705,758,210.500

إجمالي المخصص حتى 30/06/2012 35,979,718,000.000  
باقي رصيد الإيرادات حتى 30/06/2012 3,149,761,554.149

\* الباب الرابع : نفقات الدعم وموازنة الأسعار : موضحة على النحو الآتي :

للمبلغ للمخصص	للمبلغ للصروف	دعم الأدوية والإمداد الطبي
1,244,511,000.000	312,290,301.494	دعم السلع التموينية
3,000,000,000.000	880,868,911.945	دعم الحروقات
8,085,000,000.000	3,542,706,390.889	دعم الكهرباء والإنارة العامة
1,087,000,000.000	750,000,000.000	دعم المياه والصرف الصحي
500,000,000.000	208,333,331.000	دعم تحلية المياه
10,489,000.000	7,866,750.000	دعم النظافة العامة
619,000,000.000	110,776,136.000	

دعم الإعلاف 22,500,000.000  
الاجمالي 54,000,000.000  
5,835,341,821.328 14,600,000,000.000  
# تصيد الباب الرابع في 30/06/2012 : 1,464,658,178.672 دينار .

ثالثاً :

إجمالي الإيرادات النفطية والمحلية خلال الفترة من 01/01/2012 إلى 30/06/2012 لا تغطي بنود الميزانية العامة وهي على النحو التالي :-

البيان	الإيرادات النفطية	الإيرادات المحلية	إجمالي الإيرادات	الفائض في الإيرادات	العجز في الإيرادات
يناير	3,535,623,056.9	59,025,241.4	3,594,648,298.429	—	2,401,971,368.237
فبراير	4,533,644,250.9	159,051,682.502	4,692,695,933.487	—	1,303,923,733.179
مارس	5,821,187,527.9	29,803,907.06	5,850,991,434.977	—	145,628,231.689
أبريل	7,990,840,059.2	59,591,625.401	8,050,431,684.671	2,053,812,018.005	—
مايو	6,202,594,008.2	280,777,396.822	6,483,371,405.073	486,751,738.407	—
يونيو	4,478,522,699.2	273,059,887.730	4,751,582,587.012	—	1,245,037,079.654
للمجموع	32,562,411,602.726	861,309,740.923	33,423,721,330.649	2,540,563,756.412	5,096,560,412.759

بلغ عجز الإيرادات النفطية والمحلية في تمويل الميزانية عن المدة من 01/01/2012 إلى 30/06/2012 مبلغ 2,555,996,656.347 دينار ( اثنان مليار وخمسمائة وخمسة وخمسون مليون وتسعمائة وستة وتسعون ألف وستمائة وستة وخمسون دينار و347 درهم ) .

## الإيرادات خلال ستة أشهر لم تغط بنود الميزانية والعجز تجاوز المليارين والنصف مليار دينار

## برق الصواب

## مختلفون؟؟!!

الاختلاف أصلٌ في صفاتنا نحن بني البشر.. فكلٌ يختلف أسلوب تربيته منذ الصغر..

مبادئنا، أسس تعاملنا مع الآخرين، قيمنا ومعتقداتنا، اهتماماتنا وميولنا، جميعها عناصر ترسم ملامح شخصية كل منا التي تشكل تمازجاً فريداً بين الوراثة والبيئة المحيطة.

هذه الصفة التي تتجذّر في اعماقنا، تفرّض علينا نزعة التسلّط والكِبَر، ومُؤداهها رفض الآخر الذي يختلف عنّا ومعنا، وتشبّهنا بأراء ذواتنا التي (لأخطئ) حسب ظننا، يُخلف لنا في حياتنا العملية مشكلات ومواجهات لا مبرر لها إلا كوننا "مختلفون"... فهل من سبيل لتخطي هذا الخلاف أو الاختلاف؟؟

نعم... الإقناع ثم الإقناع ثم الإقناع. فما هو الإقناع؟ وما هي أدواته وأسسه؛ مستوياته وعناصره الرئيسية؛ قواعده وعواقبه؟؟

الإقناع هو محاولة لتغيير بعض الآراء أو الاتجاهات أو المعتقدات، أو ترسيخ بعض الأفكار وتعزيزها لدى الآخرين، وهي محاولة تشعرنا بالفخر إن نجحت، وبخيبة الأمل إن فشلت، وأياً كانت النتيجة، فلننذكر قول أئيب منصور « لا أعرف قواعد النجاح ولكن أهم قاعدة للنجاح إرضاء كل الناس ».

من أهم أساسيات الإقناع هي معرفة شخصية من تُحاوله؛ فلا تتوقع أن يقبل الآخر مناقشتك في أمور يعتبرها مخفية أو مجهولة، لذا يجب التسليم بأن بداية الإقناع مصداقيتك وواقعيته، فالثقة والمعرفة هي أساس صدق ما نقول. ومن منظور

العاملين في مجال تنمية الموارد البشرية، فإن النجاح في إقناع الآخر يتطلب منا مراعاة مستويات الصدق الثلاث: مصداقية الشخصية، مصداقية الأفكار ومصداقية المؤسسة التي نُمثلها.

وللإقناع عناصر أساسية يجب مراعاتها.. أولها المصدّر (المُرسل)، والذي يجب أن تتوفر فيه بعض الصفات مثل الثقة، المستوى المعرفي المناسب، والالتزام بالمبادئ التي يسعى لإقناع الآخر بها.

ثاني هذه العناصر هو الرسالة التي نرغب في إيصالها، والتي يجب أن نحاول جعلها واضحة، مرتبة منطقياً، بسيطة اللغة وبعيدة عن العداية.

أمّا آخرها فهو المُستقبل الذي نُحاوله.. ويجب علينا في هذا المقام مراعاة سماته البيئية والثقافية، وكذلك مكانته العلمية والاجتماعية والإقتصادية، ومدى ثقته في نفسه وفي مُحاوله.

قواعد الإقناع:  
❖ أخلص العمل لله سبحانه، وأطلب معونته وتوفيقه.

❖ اقتنع بفكرتك، وامتلك القدرة على إيصالها.

❖ احصُر مميزات فكرتك.. إطرح إيجابياتها بقوة، واعرف كيف تُردُّ على سلبياتها.

❖ ابتعد عن الجدَل والتحدي والتقليل من شأن من تُحاوله.

❖ راقب لغة جسدك واضبط رُودَ أفعالك.

❖ أشعر الطرف الآخر باهتمامك.

عوائق الإقناع:

❖ طبيعة وشخصية المُتلقي.

❖ كثرة الأفكار وتشتتها.

❖ عدم إيمان المصدّر برسالته، أو تذبذب قناعته بها.

❖ عدم امتلاك الأدوات اللازمة لإيصال الفكرة.

❖ إخفاء ثقافة الإقناع بالخطأ.

❖ خاتمة..

لنؤمن بأن تجنب الاستبداد والتسلط، والابتعاد عن الإعتقاد الخاطئ بصعوبة أو استحالة التغيير، هو السبيل الذي يمكننا معه الوصول إلى نقطة تلاقٍ مع من نخلف معه.

فليس من دُعاة التغيير، من لا يملك القدرة على إقناع الغير.

د. محمد عبد الجليل أبو سينية

## الفساد المالي والإداري

والاجتماعية، وما صاحبها من تصدع المجتمع ومكوناته، و كانت نتيجتها انتشار الفساد بمختلف أشكاله.

ومن العوامل التي ساعدت على ترسيخ الفساد المالي في الوحدات الإدارية التابعة للقطاع العام، ما يلي:-

- عدم إنجاز الحسابات الختامية للدولة في مواعيدها المحددة وعجز الجهات والأجهزة التي تتولى مهام المراجعة الخارجية لمؤسسات الدولة، من القيام بمهامها لمختلف الأسباب.

- تأخر اعتماد وإصدار الميزانية العامة للدولة سنوياً، واللجوء إلى الصرف خارج الميزانية لفترات طويلة.

- عدم الاهتمام بالتدقيق الخارجي للحسابات الختامية لمختلف الأجهزة والشركات والمؤسسات العامة، وضعف دور مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية بصفة عامة.

- إن الفساد المالي والإداري الذي أصاب المجتمع الليبي خلال العقود الماضية من القرن العشرين يُشكل تهديداً لمستقبل التنمية وللموحدات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في المرحلة القادمة، فقد صارت مظاهر الفساد، بأشكاله المختلفة، من مكونات الثقافة العامة السائدة إبان العقود الأربعة الماضية، وما زالت تلقي بظلالها على مختلف مناحي النشاط الاقتصادي.

في سبيل البحث عن حلول لمواجهة مظاهر الفساد، ينبغي أن ندرك أن العلاج لا يأتي بقرار سياسي أو من خلال استصدار قانون، حيث سيكون مصيره نفس مصير القوانين التي سبق إصدارها ولم تجد طريقها للتطبيق، إن الحل في تقديرنا يمكن أن يأتي من خلال ما يلي:-

- توجيه الجهود نحو الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى مختلف مظاهر الفساد، وعلى النحو الذي تم استعراضه في هذه الورقة.

- وضع خطة ذات أبعاد إقتصادية، وثقافية، واجتماعية تستهدف تحقيق جملة من الأهداف على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل، يأتي في مقدمتها:-

- تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، وغرس ثقافة الالتزام بالقانون، أو فرض القانون، وتعزيز الانتماء والاهتمام بقضايا المجتمع، ضمن خطة تمتد إلى الأسرة، والمدرسة، ومواقع العمل.

- الالتزام بمبدأ تكليف الشخص المناسب في المكان المناسب، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية أو الجهوية، وأن الوظيفة تكليف لا تشريف.

- تأكيد مبادئ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، ومحاربة الاحتكار، وترسيخ ثقافة حماية المستهلك، عند صياغة الدستور، واعتبار هذه المبادئ من بين أهم مكوناته.

- تعزيز دور الرقابة الإدارية والمالية، وادخال وتطبيق مبادئ الحوكمة (حوكمة الشركات، وحوكمة المؤسسات) والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية، والمساءلة، في جميع مؤسسات الدولة.

- توجيه كافة الجهود نحو تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر بالمجتمع الليبي، والعمل على إيجاد طبقة وسطى وحمايتها وتحسين أوضاعها.

- المبالغة في قيمة العقود الإدارية والمالية وانعدام المعايير والأسعار النمطية، وتحميل العقود بقيمة الضرائب المطلوبة لتسديد هذه العقود، واختلاف الأسعار المستخدمة في تقدير قيمة العقود من مكان إلى آخر رغم أن هذه العقود هي لتنفيذ أو تقديم نفس المشروع أو الخدمة في أماكن مختلفة.

- اتساع دائرة النشاطات المحظورة مثل الاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال، أو استيراد بعض السلع المحظورة مثل الألعاب النارية، رغم ما يقال عنها من قبل أجهزة الدولة وما يصدر بشأنها من قرارات المنع والتجريم.

- اتساع دائرة القطاع غير الرسمي (اقتصاد الظل) واستيعابه لنسبة كبيرة من الباحثين عن العمل وقيامه بتوفير وتقديم قدر كبير من السلع والخدمات.

- عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، والاعتماد بشكل كبير على المنافع المتبادلة، عند السعي للحصول على الخدمات العامة، وتفتيش مظاهر الوساطة والمحسوبية، الشللية، وتقديم المصالح الجهوية والقبلية، على مصلحة الوطن والمصلحة العامة.

لقد كان الفساد، في ليبيا نتيجة للعديد من السياسات المطبقة والإجراءات التي لجأت إليها الدولة، خلال العقود الأربعة الماضية، ومن أهم هذه السياسات والإجراءات التي تم اتباعها ما يلي:-

- سياسة الأجور والمرتبات المتمثلة فيما يُعرف بالقانون رقم (15) لسنة 1981، واستمرار العمل بهذا القانون رغم الانتقادات التي وُجّهت إليه.

- تأميم نشاط التجارة الخارجية، في أواخر السبعينيات، وعقد الثمانينيات، من القرن الماضي، واحتكار الشركات العامة للنشاطات التجارية ومحاربة القطاع الخاص.

- تولي القائمين على الأجهزة الأمنية، إدارة بعض الشركات والمؤسسات، ذات العلاقة بالحياة اليومية والمطالبات المعيشية للأفراد.

- تعدد أسعار الصرف، قبل عام 2002، واللجوء إلى استخدام ما يُعرف بالموازنات الاستيرادية وقصرها على الجهات العامة.

- موسمية الكثير من النشاطات، وارتباطها بمناسبات معينة والعمل على تنفيذ بعض المشروعات في أزمات قياسية لا تتناسب وحجم هذه المشروعات ومتطلبات تنفيذها، واللجوء إلى أساليب التكليف المباشر بأي ثمن.

- تدني مستوى الدخل لشريحة عريضة من السكان، وتصنيف نسبة مهمة منهم عند حد الكفاف، وعدم تطور الطبقة الوسطى من السكان والمحافظة عليها.

- عدم الاهتمام بالعنصر البشري وضعف البرامج التعليمية، مما أفضى إلى تدني معدلات التحصيل، وتخريج أعداد كبيرة من أشباه المتعلمين، وضعف البرامج التربوية المصاحبة للعملية التعليمية، مما ساهم في تدهور القيم والأخلاق وانتشار الظواهر الهدامة.

- توقف برامج التنمية الاقتصادية منذ ما عرف بخطة التنمية 1981-1986، حيث كانت السمة المميزة لبرامج التنمية، عدم التوازن، حيث أهملت التنمية البشرية

يُعرف الفساد المالي، بأنه دفع مبلغ من المال في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة، رغم عدم وجوب دفع أية مبالغ مقابل هذه السلعة أو الخدمة، وفقاً للقانون، كما هو الحال بالنسبة للسلعة العامة.

ويكون الفساد المالي، أيضاً، عندما يتحصل موظف عمومي على مبلغ من المال (رشوة أو إكرامية) في أثناء تأديته لوظيفته العامة، رغم أنه يتقاضى مرتباً أو أجراً، عن قيامه بالعمل المكلف به. ويُعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة، والاستحواذ على السلطة وممارستها من خلال شراء الذمم، أو شراء الأصوات في الانتخابات العامة.

وتتعدد أوجه الفساد ومظاهره في مختلف المجتمعات إلا أنه يتفاوت من مجتمع إلى آخر، حيث تقوم منظمة الشفافية الدولية، بترتيب الدول حسب مستوى الفساد السائد بها، من خلال تطوير رقم قياسي للفساد، بالاعتماد على عدد من المؤشرات والمعايير، السياسية، والمالية، والإدارية، والاجتماعية.... الخ.

وظاهرة الفساد ليست مقتصرة على الدول المتخلفة ولكنها موجودة أيضاً في الدول المتقدمة، على حد سواء، غير أنها تعتبر محدودة أو أقل حدة في المجتمعات المتقدمة بالمقارنة بتلك المجتمعات المتخلفة أو الأقل نمواً، حتى صار الفساد من معالم البلدان المتخلفة وسماتها المميزة.

وفي ليبيا، كغيرها من البلدان النامية، تبين مؤشرات الشفافية الدولية مكانة متقدمة للدولة الليبية، على سلم مؤشرات الفساد في العالم إبان العقود الأربعة الماضية، وعلى وجه الخصوص، خلال العقدين الماضيين، من هذا القرن والقرن العشرين.

إن الفساد المالي والإداري، يعتبر ظاهرة قديمة في ليبيا استفحلت وصارت طابعاً مميزاً في المعاملات الإدارية والمالية بعد عام 1996م، وقد تجسدت مظاهر الفساد في سوء إدارة المال العام، وسوء توزيع الدخل، والفوارق الطبقيّة، وعدم تكافؤ الفرص، وغياب تطبيق القانون، وانعدام العدالة والعيوب والثغرات في الكثير من التشريعات النافذة.

والسؤال الذي يمكن طرحه، هو كيف ظهر الفساد المالي والإداري، في ليبيا، وكيف تطور عبر السنوات؟ وحتى يمكن الإجابة على هذا السؤال، من المهم أن ندرك أن الفساد منظومة متكاملة، استحكمت حلقاتها، وتطورت بشكل ممنهج، طالت كافة القطاعات وتأثر بها الجميع، حتى لا تكاد تخلو منها صنفقة، أو عقد، أو معاملة من المعاملات التي يجريها مختلف أفراد المجتمع.

وفي الكثير من الأحيان يعزى الفساد إلى انعدام الحياة الديمقراطية، وضعف المؤسسات، وتخلّف نظم العمل، وضعف الوازع الأخلاقي والديني.

وتتجسد مظاهر الفساد، وتظهر مؤشرات، في العديد من الممارسات، ومعطيات الواقع، وأساليب إدارة الأمور وسبل تقديم الخدمات، ومنها:-

- مخالفة القانون، والنفاذ من الجريمة دون عقاب، كما هو الحال في مخالفة قانون المرور، وقانون الضرائب.

